

إستراتيجية الإصلاح الإداري واقع وآفاق

الإدارة العامة، أيّ تحول رقمي؟

Public administration, any digital transformation ?

The reality and prospects of the strategy of administrative reform.

الاسم د. حوت فيروز *

جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، f.hout@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال: 2022/ 04/04 تاريخ القبول: 2022 /04/11 * تاريخ النشر: 2022/04/15

ملخص:

تعاظم دور تكنولوجيا المعلوماتية في إحداث التحول من المعاملات التقليدية إلى المعاملات الإلكترونية، فنتيجة للتطورات الحاصلة في المجتمع وفي ظل بزوغ ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال برز نموذج جديد من الإدارة، نظرا للإشكالات التي أفرزتها الإدارة التقليدية، وقد إصطلح على هذا النموذج بالإدارة الإلكترونية. القول باستحداث إدارة إلكترونية لا يعني الإنسلاخ عن أداء الإدارة العامة التقليدية، بقدر ما يعني إعادة هندسة العمل الإداري وفق تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، فالإدارة الإلكترونية تعتبر من بين أهم المتطلبات الإستراتيجية الفاعلة في تحسين وتفعيل المرفق العام بصفة عامة، وتقريب الإدارة من المواطن أكثر وتحسين الخدمة العمومية. كما تهدف إلى تسهيل الخدمات وتبسيط الإجراءات، وكان لها أثر بالغ في القضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية، كما لاحظنا تأثيرها في تنمية العنصر البشري وكذا تحسين وتنظيم سير المرافق العامة والمساواة بين المتعاملين مع الإدارة. وعليه يكون التحول الرقمي إستراتيجية فعالة لضمان الإصلاح الإداري.

الكلمات المفتاحية:

تكنولوجيا المعلومات، التحول الرقمي، الفساد الإداري، الإصلاح الإداري، المرفق العام الإلكتروني.

Abstract:

The growing role of information technology in bringing about the transformation from traditional transactions to electronic transactions, as a result of developments in society and in light of the emergence of the information and communication technology revolution, a new model of management emerged, given the problems created by traditional management, and this model was named electronic management.

When saying that the development of an electronic administration, it does not mean breaking away from the performance of the traditional public administration as much as it means re-engineering the administrative work in accordance with modern information and communication technology.

* المؤلف المرسل: د. حوت فيروز

E-management is among the most important strategic requirements that are effective in improving and activating the public utility in general. It also aims to facilitate services and simplify procedures, and had a significant impact on eliminating administrative corruption and bureaucracy, as we noted its impact on the development of the human element, as well as improving and regulating the functioning of public facilities and equality between those dealing with the administration. Accordingly, digital transformation is an effective strategy to ensure administrative reform.

Keywords:

Information Technology, Digital transformation, Administrative corruption, Administrative reform, Electronic general attachment

مقدمة:

شهد العالم جملة من التطورات والأحداث السريعة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع نهاية القرن العشرين، ما أدى إلى إفراس العديد من التحديات أمام المجتمعات، هذه الأخيرة التي بينت سخطها على الإدارة التقليدية نتيجة هرمها وعجزها على مجابهة المستجدات الحاصلة، نظرا لإنفجار الثورة المعلوماتية التي غزت كلّ الميادين، وجعلت من العالم قرية صغيرة، مما جعلها تغير أسلوب عملها من خلال الانتقال من الإدارة التقليدية التي تعتمد على الورق، إلى الإدارة التكنولوجية بهدف الاستفادة من التقنيات الحديثة المتاحة في مجال النظم المعلوماتية.

أثرت التكنولوجيا المعلوماتية على واقع الإدارة وأحدثت أثرها على المؤسسات ومجالات عملها وعلى إستراتيجيات وظائفها، وفي الواقع أنّ هذه التأثيرات لا تعود فقط للبعد التكنولوجي وإنما أيضا للبعد الإداري من خلال تطوير المفاهيم الإدارية وجعلها تتماشى والتطور الحاصل، كي لا تكون بمنأى عما يحصل في العالم الافتراضي، إذ لا بد من عصرنة الإدارة بمفاهيمها وآلياتها ووظائفها.

لجأت جل الدول إلى إدخال الإدارة الإلكترونية في كافة مجالاتها بما فيها المرافق العامة بثتى أنواعها التي تعد جوهر وظيفة الدولة، والجزائر بدورها لجأت إلى الإدارة الإلكترونية في تنفيذ الخدمات العمومية وأصبحت بالتالي الإدارة الإلكترونية جزء لا يتجزأ من عمل المرافق العامة خاصة مع الوضع الحالي الذي يعيشه العالم، في ظل إنتشار فيروس كوفيد -19- وما خلفه من آثار سلبية، خاصة سياسة الغلق والحجر من أجل مكافحة هذا الوباء القاتل. لكن لإشكال الذي واجهنا أثناء الدراسة هو؛ هل يعتبر التحول الرقمي من بين الأفاق التي تضطلع بها الجزائر لإصلاح الإدارة العامة، أم أنّه مجرد وسيلة أصبحت تعتمد عليها كنتيجة حتمية لمجابهة التطورات الراهنة ومسايرة الدول المتقدمة؟ أو واقع فرضته جائحة كورونا؟

تتفرع عن الإشكالية المحورية جملة من التساؤلات القانونية والتي تتمثل في:

- هل اعتمادنا في تبنى إدارة عامة إلكترونية على تخطيط وتنظيم ومن ثم تفعيل، أم وجدنا أنفسنا أمام ضرورة حتمية للتنمية الإدارية؟

- هل كان لجائحة كوفيد -19- أثر مباشر في التحول الرقمي للإدارة العامة؟

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا لمحاولة الوصول إلى نقاط عدّة؛

- توضيح مفهوم التحول الرقمي كآلية للإصلاح الإداري،

- تحديد مستلزمات الإدارة الإلكترونية لضمان فعالية الإصلاح الإداري،

- بيان أثر المعلوماتية على الإصلاحات الإدارية،

- تحليل الوضع من خلال بيان حتمية تبني إدارة عامة إلكترونية تماشيا مع تكنولوجيا المعلوماتية، ومواجهة الركود الذي خلفته جائحة كورونا في الآونة الأخيرة.

تناولنا لدراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان بعض الأطر المفاهيمية للمصطلحات الغامضة من جهة، وتحليله من جهة أخرى، حيث حاولنا البحث في متطلبات الإدارة الإلكترونية باعتبار أنه لا يمكن تفعيلها من عدم، وعليه يجب البحث عن الأطر التي تحوي الإدارة الإلكترونية، كما حاولنا بيان تأثير الإدارة الإلكترونية على الإصلاح الإداري من زوايا متعدّدة.

وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين نتناول في المحور الأول التحول الإداري الإلكتروني لخلق استراتيجيات الإصلاح الإداري، أما المحور الثاني فندرس فيه أثر الإدارة الإلكترونية على إصلاح الإدارة.

1. التحول الإلكتروني طريق لخلق رؤيا نحو استراتيجيات الإصلاح الإداري

في ظل التغييرات التكنولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي عرفها العالم، أصبحت الحاجة إلى إعادة النظر في منحنى الإدارة من خلال تسييرها أو ديمقراطتها أو إصلاحها، نظرا لتفشي الكثير من العيوب كالجُمود والتعقيد الإداري، أو من خلال الفساد الذي مسها في ظل غياب الشفافية والمساءلة ومن ثمّ تفشي المحسوبية والمحاباة والرشوة... إلخ من الجرائم التي غزت الإدارة، أو من خلال تفشي فيروس كورونا في العالم كله، حيث وصل الأمر إلى العلق الجزئي والكلي أحيانا وركود المعاملات، ممّا أدى إلى تدهور الوضع الإقتصادي في البلاد.

1.1. بيئة الإصلاح الإداري في ظل التحول الرقمي

الإصلاح الإداري عبارة عن برنامج يبيّن مستوى التغيّرات الحاصلة التي تمس الإدارة العامة، ويوضح جملة الإجراءات المتبعة لتطوير الإدارة وإستحداثها والقضاء على الأمور التقليدية التي تعرقل التطور الحاصل في المجتمع. وتعتبر الإدارة الإلكترونية أهم مستجد نحو الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الذي كان حاصل في الإدارة التقليدية. حيث إستعمل مفهوم الإدارة الإلكترونية للدلالة على تحديث العمل الإداري من خلال إقحام التكنولوجيا الحديثة في الإدارات العمومية، تماشيا مع التطور الحاصل في ظل تقاوم الثورة المعلوماتية وغزوها لكلّ المجالات. وخاصة التحديات التكنولوجية التي فرضت على الإدارة تقديم خدمات مع غياب الأطر الزمكانية وكذا نزاع الصفة المادية عن المعاملات لضمان خدمة على مدار اليوم وخارج أوقات العمل التي نشهدها في الإدارة التقليدية، فالإصلاح الإداري هو عملية إعادة هندسة العمل الإداري وتطويره وفقا للمستجدات الحاصلة، وذلك بتفعيل تقنية المعلومات لتحويل العمل إلى صيغة إلكترونية، وذلك لضمان خدمات حكومية ذات جودة عالية وبكل شفافية ووفق إجراءات بسيطة. باعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية تمثل نموذجا فريدا للمعلومات والخدمات العامة وتعمل على سد الفجوة الرقمية في المجتمع بإستثمار المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمستفيدين، بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم لها، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري (الفيقي، 2020، ص18).

إنتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات منذ بداية سنة 2009 في سبيل عصرنة الإدارة العمومية من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، الذي حملته مشروع الجزائر الإلكترونية (تقرير اللجنة الإلكترونية التي تمّ إنشائها من طرف الوزارة الأولى، 2008، ص20) ، حيث يتعدى فيها هدف الإدارة الإلكترونية التميّز في تقديم الخدمة العامة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، بتعزيز قدرة الأجهزة الإلكترونية على تبادل المعلومات فيما بينهم من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال من جهة أخرى، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكة الإنترنت. مع ضمان سرية المعلومات المتبادلة في أي وقت وأي مكان.

نحاول البحث عن فعالية الإدارة الإلكترونية في التنمية الإدارية، لأنّ الإصلاح الإداري موضوع واسع، لا يرتبط فقط بتغيير الهيكل الإداري أو تغيير نمط التسيير أو التوزيع أو التخطيط، بل يمس حتى نمط التنظيم الإداري، على اعتبار أنّ الإصلاح الإداري مرتبط بالنظام الاجتماعي الذي يدعو إلى خلق نظام تشاركي بين المواطن والإدارة، وكذا النظام السياسي الذي ينادي إلى بناء نظام حكم ديمقراطي، وتبيان كيفية ممارسة السلطة وكذا النظام القانوني من خلال خلق إصلاحات تشريعية تخص التسيير والضبط الإداري... وهكذا دواليك. لذلك نجد أن بيئة الإصلاح الإداري تختلف بحسب النظام الذي يبحث فيه الباحث. ومع ذلك ورغم تباين ما تنادي به الفئات المختلفة، فإنّ الجميع يكاد يتفق على الغاية النهائية المتطلع إليها من وراء الإصلاح الإداري، وهذه الغاية ليست في الحقيقة إلاّ تمكين الإدارة عن طريق استخدام الوسائل المتاحة لديها من الوصول إلى أهدافها وتنفيذ مهامها على أكمل وجه ممكن وبأقل تكاليف (مطر، 2018، ص7). لذلك إعتبرنا أنّ التحول الرقمي أنجع آلية لإصلاح الإدارة العامة في الجزائر، والتي حولت العمل الإداري من تقليدي إلى عمل إلكتروني يعتمد على الدعائم الرقمية.

2.1. مستلزمات التحول الرقمي لضمان فعالية الإصلاح الإداري

إدخال تقنية المعلومات على الإدارة وإن كان يبدو ضرورة حتمية تماشيا مع الأوضاع الراهنة ومع عولمة الإدارة خاصة في ظل إبرام عقود عابرة للحدود، أين تجد الإدارة نفسها مضطرة لإبرام تعاقدات مع متعاملين أجانب وإستقطاب إستثمار أجنبي سعيا وراء التنمية الاقتصادية، وتسهيل وتبسيط الإجراءات والقضاء على الدعائم التقليدية. إلاّ أن تفعيل تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الإدارة ليس بالأمر الهين، بل لا بد من متطلبات تقضيها الضرورة العملية، بمعنى منطق تجسيدها، حيث لن تتأني إدارة معلوماتية دون توفر معطيات أولية لإنجاحها. فالعبرة لا تكمن في إستقطاب الآلية إنّما في تجسيدها الفعلي. فالتحول من إدارة ورقية إلى إدارة إلكترونية يستلزم إصلاح إداري جذري، حيث لا يكفي استعمال الوسائل التكنولوجية فحسب، بل الأكثر من ذلك؛ كيفية استعمال هذه الوسائل، وتأهيل وتكوين العنصر البشري المسير لها، ومدى وجود نصوص قانونية تكفل الحماية للمتعاملين مع الإدارة العامة، وكذا وجود حماية معلوماتية للبرامج والبيانات والمعلومات. فتطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى وجود رؤية إستراتيجية للتحول للعمل الإلكتروني، لأنّ وضوح الرؤية يعدّ المنطلق نحو بناء إستراتيجية الإدارة الإلكترونية من المشروع إلى التجسيد الفعلي.

وعليه سنبيّن أهم المتطلبات التي تؤدي لا محالة لإنجاح سياسة الرقمنة الإدارية، والتي تتمثل في:

- **التخطيط الإداري:** يعتبر التخطيط أهم مرحلة من مراحل العملية الإدارية والأساس الذي تركز عليه المراحل الأخرى، والتخطيط يعني رؤية المستقبل واستشرافه، ثم الإستعداد لمواجهة، واستشراف المستقبل يستلزم تفكيراً عميقاً وتمحيصاً دقيقاً وتصوراً شاملاً لما يمكن أن يحصل في المستقبل. أمّا الإستعداد لمواجهة المستقبل فيشمل تقرير اعتماد جميع الحلول الملائمة للأمور المتوقعة أو المحتملة الوقوع، ممّا يستوجب جمع الحقائق وإجراء الإحصائيات وإعداد السياسات والبرامج وتحديد العناصر المادية والبشرية اللازمة وغيرها من التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل (المجنوب، 2005، ص169). فعملية التخطيط تعدّ محاولة للتنبؤ بالمستقبل وبناء رؤية توضح ما سيكون عليه الوضع في الإدارة، وما تنتيحه تطبيق الإدارة الإلكترونية من تغييرات وإصلاحات.

يعتمد الإنتقال إلى النمط الإلكتروني على رؤية واضحة لما يمكن أن تساهم به هذه التقنية الجديدة في تحقيق أهداف الإدارة، لا سيما على المدى الطويل من خلال الحصول على المعلومات البيئية، ممّا يمكنها من تحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف والكفاءات والمهارات البشرية اللازمة بأقل عناء وبأسرع وقت وبمنتهى الدقة (الظاهر، 2014، ص 62).

يقتضي التخطيط إعادة نظر للتسيير والهيكل والتنظيم في الإدارة العامة، لذلك يجب إعادة إصلاح جذري ووضع إستراتيجية تنموية من أجل إعادة تغيير النمط المنتهج أو النظام المتبع وتطويره بما يتماشى ومتطلبات العصر. فبزوغ الثورة الرقمية والإنتشار السريع لتكنولوجيا المعلوماتية أدى إلى التخطيط في استبدال الإدارة التقليدية بالإدارة الرقمية، لكن هنا نتساءل عن مدى وجود تخطيط مسبق لضمان تنظيم إدارة إلكترونية؟ دراستنا الآن لمستلزمات الإدارة الإلكترونية وضعفنا أمام مواجهتها، يبين لا محالة أنّ التخطيط في الجزائر لم ينتهج، بدليل أنّ توجهنا لإدارة رقمية كان نتاج واقع وحتمية فرضت علينا في ظل المستجدات الراهنة.

- **التنظيم الإداري:** يتجلى دور التنظيم الإداري في سير وأداء العمل الإداري، وبه ترتبط جميع مراحل الإدارة من تخطيط وتنسيق واتصال وقيادة ورقابة...، والتخطيط لا يمكن أن ينجح دون تنظيم سليم للأجهزة التي تعمل على وضع الخطة وتنفيذها **(المجذوب، 2005، ص 241 وما يليها)**.

يتم التحول من الهياكل التنظيمية التقليدية المبنية على الأساس الوظيفي إلى هياكل مصممة على أساس التدفقات المعلوماتية التي تتمتع بالديناميكية والتفاعل باستمرار مع المتغيرات الخارجية والداخلية، ويستند الهيكل التنظيمي ضمن هذا النمط الجديد إلى عدّة مرتكزات؛ كالقيادة والرقابة الإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية وإدارة التخطيط، والتي تتأثر بدورها بالجانب التقني للإدارة الإلكترونية، كالتصميم التنظيمي الذي يلحقه التغيير في بنائه وتصميمه وفق المتطلبات المستجدة التي تعتمد على التبادل المعلوماتي **(المجذوب، 2005، ص 241 وما يليها)**، بالانتقال من الدعائم الورقية إلى الدعائم التقنية، ونتيجة إعادة هندسة نظم المعلومات الذي تعتمد عليه الإدارة الإلكترونية سيظهر ما يسمى بالتنظيم الإلكتروني من خلاله تعاد هيكله المهام والوظائف وتتجلى الإصلاحات الإدارية. لذلك لا بد من ضرورة خلق لجان الإصلاح الإداري في جميع الهياكل الإدارية بداية من البلدية والولاية إلى الوزارة.

- **التنصيص القانوني:** يعدّ القانون بمثابة المدخل الإلزامي للتعامل مع الحكومة الإلكترونية، فوجود النصوص القانونية هو الذي يسهل عمل الإدارة الإلكترونية، ويضفي عليها المشروعية والمصدقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها **(الحراق، 2015، ص 66)**.

يستوجب الإصلاح الإداري في ظل تفعيل إدارة إلكترونية ضرورة خلق بيئة تشريعية تتماشى ومتطلبات النظام المعلوماتي، لأنّ المتعاملين يطالبون لا محالة بالحماية القانونية لمعاملاتهم الإلكترونية. لذلك يجب على المشرع سن نظام قانوني يتماشى والثورة الرقمية خاصة في ظل الغياب المادي لأطراف العلاقة وكذا القضاء على الإطار الزمكاني من خلال خلق معاملة دون حدود مكانية ولا زمانية، هذا النظام القانوني من شأنه المحافظة على المعاملات.

كرس المشرع الجزائري بدوره الكثير من النصوص المستجدة، في ظل تبنيه للإدارة الإلكترونية؛ حيث لاحظنا إصلاحات نوعية منذ تبنيه نصوص تخص المعاملات الإلكترونية في قانون العقوبات لسنة 2004، وكذا التقنين المدني سنة 2005، ونظرا لجمود نصوص القواعد العامة وعدم إمكانية إسقاطها على المستجدات التكنولوجية، فإنّه كان لزاما على المشرع سن نصوص تعالج أوجه القصور التي تعترى المعاملات خاصة الإثبات وطريقة الوفاء الإلكتروني، وكذا حماية البيانات المعلوماتية خاصة مع تفشي الجرائم الإلكترونية، كلّ هذا لضمان الثقة في المعاملات الإلكترونية.

تبنى المشرع الجزائري بعد ذلك ترسانة قانونية تخص التعاملات الإلكترونية، لتغطية الثغرات الذي وجدناها في النصوص الكلاسيكية والتي لا تكفي لتغطية جميع الأطر في المعاملات الإلكترونية، حيث سن القانون رقم 03-15، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، وكذا القانون رقم 04-15، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. وكذا قانون الصفقات العمومية أين تبنى التعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية بموجب المرسوم

الرئاسي رقم 15-247، وكان قد صدر قرارا وزاريا خاصا بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية سنة 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية وكيفية تسييرها، والتي لم تفعل إلا في شهر ديسمبر 2021، بموجب التعليمات الوزارية رقم 5774 بخصوص البرنامج التقديري لمشاريع الصفقات المزمع الإنطلاق فيها خلال السنة المالية 2022، هذه الفجوة القانونية ما بين صدور القانون والتنظيم وأيضا وجود فجوة بين سن النص وتفعيله، راجع لإنعدام التخطيط وكذا انعدام التنظيم. وهذا يدل على أننا لم نكن مستعدين بما فيه الكفاية لمجابهة التحديات التي تفرضها الإدارة الإلكترونية من الناحية القانونية.

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 16-247، المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا، وكذا القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والذي يعتبر قفزة نوعية، ووعيا منه بالمخاطر التي تمس المعاملات الإلكترونية، يكون قد حرص على تهيئة بيئة قانونية ملائمة لمجابهة المخاطر والجرائم المعلوماتية، ولسد الفراغ القانوني الحاصل في القانون فيما يتعلق بالجرائم المعلوماتية التي نلحظ تطورها الدائم، سن المشرع القانون رقم 18-04، المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد والإتصالات الإلكترونية، والقانون رقم 18-07، المتعلق بحماية البيانات الشخصية، وغيرها من القوانين...، وهذا يدل على محاولة المشرع التماشي مع تكنولوجيا المعلومات من جهة وكذا عصرنة الإدارة من جهة أخرى. وقد لمسنا صدور العديد من القرارات والتعليمات الوزارية في ظل جائحة كوفيد-19، والتي تبنت التعامل الإلكتروني كضرورة حتمية لمجابهة التحديات الراهنة.

- الأمن المعلوماتي: تكمن المعلومات في مجموعة من الرموز أو الحقائق أو المفاهيم أو التعليمات التي تصلح لأن تكون محلاً للتبادل والإتصال، أو التفسير أو التأويل أو للمعالجة سواء بواسطة الأفراد أو الأنظمة الإلكترونية، وهي تتميز بالمرونة بحيث يمكن تغييرها وتجزئتها وجمعها أو نقلها بوسائل مختلفة (الدسوقي عطية، 2009، ص38)

عرف المشرع الجزائري الأمن المعلوماتي تحت مسمى الأمن السيبراني، بموجب البند 3 من المادة 10 من القانون رقم 18-04، المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد والإتصالات الإلكترونية على أنه: "الأمن السيبراني هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن والآليات الأمنية والمبادئ التوجيهية وطرق تسيير المخاطر والأعمال والتكوين والممارسات الجيدة والضمانات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية الإتصالات الإلكترونية ضد أي حدث من شأنه المساس بتوفير وسلامة وسرية البيانات المخزنة أو المعالجة أو المرسله". لذلك اعتبرنا أن من أبرز تحديات الإدارة الإلكترونية هو حماية أمن المعلومة الإلكترونية والحفاظ عليها، وذلك للتطور التقني المتسارع وظهور ثغرات أمنية عديدة في التعامل مع المعلومات الإلكترونية، ويقع هنا واجب حماية المعلومة الإلكترونية، سواء كانت من المعلومات المتاحة بصورة علنية للجمهور، وذلك بحمايتها من التعديل أو التغيير فيها، أو كانت من قبيل المعلومات على شبكة محلية يقتصر الإطلاع عليها على موظفي الإدارة فقط. وعليه فإنه من الضروري المحافظة على سلامة ونقل وتخزين المعلومة الإلكترونية، بتوفير برامج حماية البيانات والمعلومات (الفاقي، 2020، ص ص59-60).

ضعف النواحي الأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية يجعلها عرضة للإختراق والعبث، كالسطو على المعلومات الخاصة بطالب الخدمة، مثل إمكان الإستيلاء على الأموال عن طريق بطاقة الإئتمان الخاصة بسرقة البيانات التي في البطاقة (الظاهر، 2014، ص58).

تكمن ضرورة الأمن المعلوماتي في تكفل نظام الأمن في الدولة بحماية النظام المعلوماتي من إنتهاك الغير، سواء كان هذا الغير دولة أو مؤسسة أو فرد، وذلك من خلال إجراءات قانونية وتشريعية، بالإضافة إلى توفير سبل الإستقرار السياسي والإقتصادي من أجل تنمية أنظمة معلوماتية (الدسوقي عطية، 2009، ص32).

يرتبط الأمن المعلوماتي ارتباطاً وثيقاً بالأمن القانوني، حيث يتأتى الأمن القانوني في نصوص قانونية تضمن الحماية المعلوماتية للمعاملات الإلكترونية، والذي من شأنه خلق الثقة بين الإدارة والمتعامل معها أيّاً كانت صفته. لذلك لا بد من حماية المعلومات من كل إختراق وقرصنة وانتهاك للسرية .

- توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلوماتية: يتطلب نظام الإدارة الإلكترونية توفير بنية تحتية من خلال ضمان تدفق الإنترنت، والتكنولوجيا، فإذا كانت الإنترنت عبارة عن شبكة دولية، فإنّ التكنولوجيا هي الأدوات والإجراءات والوسائل والتقنيات التي تجسد المعلوماتية لا محالة. لذلك فإنّه بالإضافة لتوفير الإنترنت لا بد من إقامة برنامج تطوير فني واسع، مع إستخدام أحدث الأجهزة والمعدات، وأنظمة وقواعد البيانات، وضرورة تحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات مع تطوير المؤسسات المالية بغية جعلها أكثر مرونة **(الظاهر، 2014، ص52)**. وعليه نكون أمام ضرورة توفير أجهزة علمية متطورة، والمنتجات الخاصة بأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات الصوتية والمرئية التي توفرها وكذلك برامج الثقة في التطبيقات العلمية، والسياسات والمعايير لتكنولوجيا المعلومات ممّا يساهم في تحقيق الإصلاح الإداري وتسهيل وصول الخدمات من خلال تبادل المعلومات بشكل فوري، وكذلك حزم إتصال واسع لتسهيل عملية الإتصال **(الحريري، 2017، ص ص 51-52)** ، لذلك لا بد من توفر الإنترنت والمواقع والبوابات الإلكترونية بالإضافة إلى الحواسيب الآلية والهواتف والطابعات وكلّ بنية من شأنها خلق نظام تفاعلي لتطبيق تكنولوجيا الإعلام والإتصال على الإدارة. وباعتبار أنّ الجوائز تعتبر مستهلكا لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجا لها. كان لزاما البحث عن أموال ضخمة من أجل توفير الخدمات المعلوماتية الشبكية من جهة والمعدات الخدمائية كالحواسيب والهواتف والطابعات وكل آلة تحتاجها الإدارة المستحدثة من جهة أخرى. لذلك يجب علينا أن نستثمر في المعلومات وخلق جملة من الآليات للتمكين من تطبيق إدارة إلكترونية حقيقية. فإذا سلمنا فرضاً أنّ الإدارة الإلكترونية ستوفر لاحقاً الأموال مقارنة بالإدارة التقليدية، نظراً للقضاء على الدعائم الورقية وكذا القضاء على التنقل من إدارة إلى إدارة...، فإنّ التمكين من الإدارة الإلكترونية وتطبيقها لن يتأتى إلا بتوفر أموال طائلة لتوفير جميع متطلبات الإدارة.

- تأهيل وتدريب الموارد البشرية: تحتاج الإدارة الإلكترونية إلى إعداد الملكات البشرية المؤهلة والمدرّبة على العمل في هذا المجال، وهذا يقتضي من الإدارات المختلفة إدخال التغيير والتطوير المستمر على العنصر البشري العامل بها حتى يتسنى له إدارة المشروع بشكل فعال، وباعتباره العنصر المتحرك للمشروع يلزم تدريبه وتأهيله للعمل في هذا النظام **(الحريري، 2017، ص 52)** أيضا **(بو مروان، 2014، ص24)**.

تأهيل الموارد البشرية لا يخص الموظفين فقط، بل حتى المتعاملين مع الإدارة، لذلك لا بد من زرع الوعي لدى العامة بضرورة تحسين قدراتهم التكنولوجية من أجل تحسين أدائهم الرقمي، كما لا بد من فرض تكوين وفق برنامج تدريبي لضمان عنصر الكفاءة لدى الموظفين. فالإدارة ملزمة بتبني إستراتيجية الإصلاح الإداري فيما يخص العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي لكل تغيير، فهناك من يختص باستقبال المعلومات وهناك من يختص بإصلاح الخلل الرقمي الذي يمس الحواسيب سواء لعطل أو لإصابته بفيروسات.

2. أثر التحول الرقمي على الإصلاح الإداري

أثرت الإدارة الإلكترونية إيجاباً على العمل الإداري، فمن البيروقراطية والمحسوبية وإستغلال النفوذ، وانتشار الفساد الإداري، إلى الشفافية الإدارية، أين قضت التكنولوجيا المعلوماتية على المظاهر السلبية التي تقشت في الوسط الإداري، وأصبحت المعاملات شفافة وبمساواة بين طالبي الخدمة. كما أدت إلى تغيير نمط التسيير من خلال تبسيط الإجراءات والقضاء على التزاحم بالمصالح الإدارية، وكذا ضمان سيرورة المرفق العام بانتظام وإطراد وتطويره وفق المستجدات الراهنة، بالإضافة إلى رفع كفاءة العنصر البشري في الأداء الرقمي.

1.2. تبسيط الإجراءات الإدارية

تضمن الإدارة الإلكترونية العدالة التشاركية، كونها تسمح بمشاركة تفاعلية أكبر عدد من المواطنين، نظراً لإنعدام الأثر الزمكانية، فالإدارة الإلكترونية تمكننا من القضاء على البيروقراطية والروتين الذي تعاني منه معظم قطاعات الدولة، ومن ثم فإنّ تقنية المعلومات والاتصالات كفيلة بتوفير المعلومات بسرعة فائقة وبسهولة واختصار وإنجاز المعاملات في زمن قصير بحيث يقوم طالب الخدمة بتصفح موقع الاتصالات وإنجاز المعاملة في خطوة واحدة دون مراجعة عدّة مكاتب (الحريري، 2017، ص 52). وكذا تقريب المواطن من الإدارة والتفاعل معها، من خلال منتديات الحوار وروابط الإتصال التي توفرها المواقع الإلكترونية للإدارات حيث يمكنهم من خلالها الإدلاء بأرائهم وتقديم مقترحاتهم، وطرح إستفساراتهم، وهي آراء يتعيّن على الإدارة أن تأخذها بعين الاعتبار إن هي أرادت أن تواكب إهتمامات وطموحات المواطنين (الحراق، 2015، ص 34). كما أنّ النظام المعلوماتي في الإدارة الإلكترونية من شأنه القضاء على الدعائم الورقية واستعمال الدعائم الرقمية من خلال التعامل وفق فضاء معلوماتي، فالملفات الإدارية كانت تشكل عائقاً أثقل كاهل المواطنين والمتعاملين مع الإدارة. أين كان المرتفق ينتقل من إدارة إلى أخرى من أجل إستكمال ملف واحد، وعليه نجد أنّ الولوج في بوابة إلكترونية بالتسجيل فيها يعدّ ضماناً حقيقية تقضي على البيروقراطية الإدارية. وقد نحت الجزائر نحو تفعيل المعاملات الإلكترونية من خلال فتح مواقع وبوابات حكومية تضمن تبسيط الإجراءات للمواطنين، من بينها بوابة الصفقات العمومية، وإلزامية السجل الإلكتروني... إلخ، أين قضت الإدارة الإلكترونية على الكم الهائل من الأوراق، والمستندات والتوقعات التي يطالب المواطنون بإستيفائها أثناء التعامل مع الإدارة، وطلب تكرارها ثانية، دون محاولة إعتداد ما قدمه المواطن سابقاً من ذات الأوراق لإدارة حكومية أخرى (الحريري، 2017، ص 60).

ننوه إلى ضرورة ربط شبكة المعلومات بين إدارات الدولة ومؤسساتها العامة، للتعاون فيما بينها، وكذا تسهيل الوصول والحصول على المعلومة، وبذلك نكون قد عملنا على تبسيط الإجراءات، مثال ذلك؛ إمكانية المحامي الحصول على حكم صادر من أحد المحاكم دون تنقله، والتقاضي عن بعد، كذلك إمكانية تحويل ملف من إدارة إلى إدارة أخرى إلكترونياً.

2.2. القضاء على الفساد الإداري

تعرض كلّ إدارة مشكلة عالمية ذات نتائج وخيمة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والدينية على حدّ سواء، ألا وهي مشكلة الفساد الإداري الذي يعتبر ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص منها. والفساد الإداري هو إساءة إستعمال السلطة لأجل تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه أو لجماعة ما، وذلك بطريقة مخالفة للأنظمة والقوانين أو المعايير الأخلاقية السامية (الحريري، 2017، ص 52). وهو ظاهرة سلبية تنفّس داخل الأجهزة الإدارية لها أشكال عديدة تتحدّد حسب الثقافة السائدة في المجتمع والنظام القائم، وتقترب بمظاهر متعدّدة كالرشوة والقرابة والوساطة، غايتها إحداث إنحراف عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف غير مشروعة (البهجي، 2014، ص 224).

يعد الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد لأنّ الإدارة تمثل المحرك الرئيسي في حركة الدولة والسلطات القائمة، ويتمثل الفساد هنا في التصرفات غير القانونية والتعقيدات البيروقراطية وأخطاء القطاع العام المؤدية الى عدم تحقيق أهدافه من خلال تقديم أفضل الخدمات.

تلتزم الإدارة بوضع بيان تفصيلي على موقعها الإلكتروني، يتيح للجميع التعامل معها بفرص متساوية، ودون إتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، الذي قد يتعسف أو يتراخي أو يتقاعس عن أداء واجباته الوظيفية المنوطة به، وإنما يقتصر إتصاله على التخاطب الإلكتروني عبر أجهزة الحاسب الآلي...، ويقع على

الإدارة الإلكترونية لتحقيق هذا الهدف أن توفر الحماية القانونية اللازمة لجميع المواطنين، وإدارتها بما يضمن قيامها بأداء دورها على أكمل وجه، وتحقيق أداء الخدمة في أقصى سرعة ممكنة بشيء من الجودة والإتقان. كما يحقق الوضوح الإداري والشفافية إكمانية الإتصال والتنسيق والتنظيم بين جميع الإدارات من أجل حسن التخطيط وسرعة إتخاذ وصنع القرار (الحريري، 2017، ص 52).

يترتب على الفساد الإداري نتائج جد وخيمة من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية؛ فأما النتائج الإجتماعية، فإننا نجد الفساد يؤدي إلى زعزعة القيم الأخلاقية والثوابت، وبروز التعصب والتطرف ونفسي الجرائم وإنعدام المسؤولية وغياب الرقابة. أما من الناحية الإقتصادية، فإنه بدون شك الفساد يؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية، باعتبار أنه يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، من خلال فشل سياسة الإستثمار وهروب رؤوس الأموال خارج البلاد، هذا بدوره يؤدي إلى ضعف في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر، كما يقود إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة.

3.2. تنمية الموارد البشرية تكنولوجيا

تعتبر الأمية المعلوماتية عائقاً لا يستهان به أمام تفعيل الإدارة الإلكترونية وجعلها آلية للإصلاح الإداري، باعتبار أن الحديث عن البرمجيات الإدارية يعتبر أمراً بعيد المدى، ومن ثم كان لزاماً تدريب العنصر البشري على تكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل ضمان السير الحسن للعمل الإداري، لذلك لابد من إحداث نمط جديد على المستوى التنظيمي.

يعدّ العنصر البشري من الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها الجهاز الإداري في تحقيق أهدافه، وتنفيذ السياسة العامة للدولة، ومما لا شك فيه أن نجاح العنصر البشري الذي تقوم عليه الإدارة في أداء دورها إنما يعدّ من أهم عوامل تقدم الإدارة، وحسن إضطلاعها بأعبائها الضخمة، ومهامها المتغيرة، وقد كان من مقتضى التحولات التكنولوجية الهائلة أن طبيعة الأعمال والمهام الإنتاجية والإدارية قد تغيرت بدرجات واضحة، وعلى نحو يؤدي إلى تغيير في المواصفات والمهارات التي التي يجب توافرها في الأفراد لأداء تلك المهام والأعمال، ومن ثم فإن الإدارة تواجه قوى عاملة جديدة من حيث الإعداد، والتركيب المهني، والعلمي، والنوعي. كما أن القوى العاملة الجديدة في الصناعات عالية التكنولوجيا، لذلك فإن أنماط الإدارة التقليدية لا تصلح للتعامل مع القوى العاملة الجديدة (الأحمد، 2018، ص93).

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لكلّ تغيير، لذلك يجب على الإدارة أن تهتم بتأهيله والرفع من كفاءته المهنية، بالشكل الذي يتوافق ويتطابق مع الطموحات المراد تحقيقها وهو ما لا يتحقق إلا بفعل التكوين الجيد عبر التقنيات الحديثة، لذلك يجب على الإدارة تبني إستراتيجية ملائمة تستجيب لمفهوم تدبير المؤهلات وإعادة تأهيل الموظفين، وتوسيع أو تحديد الكفاءات الموجودة، وعلى أساس ذلك يعدّ التكوين شرط ضروري لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، لأنّ غايته قائمة على رفع مستوى الموظف وتأمين قدرته المهنية على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية (الحراق، 2015، ص127).

تلعب الإدارة الإلكترونية دوراً هاماً في تحقيق الخطط التنموية والبرامج الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.، وتعتمد الإدارة بشكل أساسي على كفاءة العنصر البشري في التسيير، لذلك لابد من إعادة هيكلة كاملة للموارد البشرية، سواء في توزيع الوظائف أو توزيع ساعات العمل.

يبدأ تتبع العنصر البشري من تاريخ التوظيف الذي يجب أن يكون وفق أسس موضوعية ومعايير قانونية في التعيين في الوظائف العامة، لذلك يجب أن تدرس الملفات وفق برنامج إلكتروني، لتكون النتائج مضبوطة وفق معايير الإنتقاء، وهذا كلّه يؤدي حتماً إلى تعيين موظفين أكفاء، وتطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

4.2. سير المرفق العام بإطراد وانتظام وضمن المساواة بين المرتفقين

يستهدف المرفق العام إشباع الحاجات العامة وأداء الخدمات العامة التي يحتاجها الأفراد في تنظيم أمور حياتهم، فمن المبادئ التي تحكم وتضبط سير المرفق العام دوام سيره بصفة منتظمة ومطرده تحقيقاً للصالح العام الذي يرمي إلى توفير الحاجات الأساسية التي ينشأ المرفق العام لسدها بطريقة مستمرة ومنتظمة. ويعني هذا المبدأ أنّ المرافق العامة يجب أن تعمل بصفة مطردة ومستمرة، إذ أنّ الحاجات العامة التي ينشأ المرفق لإشباعها لا تعدّ كذلك، ولا يكون المرفق العام قد حقق الهدف من إنشائه إذا تمّ سد تلك الحاجات بصفة وقتية وعلى نحو متقطع وغير منتظم (الباز، 2007، ص ص 121-122) و(القبيلات، 2019، ص 67).

يتجلى أثر التحول الإداري الرقمي على سير المرفق العام، من خلال عمله على مدار 24 ساعة ودون إنقطاع، حيث لا يعترف المرفق الإلكتروني بعنصر الزمن، بل يعمل بإطراد، كما أنّ الموظفين لم يعد لهم إتصال مباشر بالمتعاملين وهو ما يؤدي حتماً للقضاء على البيروقراطية ومنع التمييز بين الأفراد ومن ثم القضاء على المحسوبية واستغلال النفوذ، والأكثر من ذلك، كان المتعاملون يشكون ضياع وقتهم أثناء طلب خدمات في أحد المرافق لكثرة الطوابير، فالإدارة الإلكترونية قضت على هذا المشكل بتوفير المعلومة والخدمة للمتعاملين إلكترونياً. وننوه هنا أنّ القانون رقم 09-21، المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، لا يمس بحرية الوصول إلى المعلومة، حينما منع نشرها، وإنّما هناك معلومات ووثائق سرية، إفشاؤها يلحق خطراً بالأمن الوطني، أو يمس بمصالح الدولة والحكومات والوزارات والهيئات الإدارية، وهذا ما أكدته المادة 5 منه بنصها: "لا تمس الأحكام الواردة بهذا الأمر حق المواطن في الوصول إلى المعلومة". لذلك لا بد من تفعيل مبدأ المساواة أمام المرفق العام، ولا يجوز حرمان أحد من الإنتفاع بخدمات المرفق لأسباب شخصية. على أن تتوافر الشروط القانونية في المتقدم، أي تساوي المراكز القانونية بين طالبي الخدمة. غير أنّنا هنا نجد إشكالات عملية واقعية قد تقضي على مبدأ المساواة أمام المرفق العام، حيث قد تتوافر الشروط القانونية في المتقدم للخدمة غير أنّ هذا الأخير لا يمكنه الإستفادة من الخدمة المرفقية الإلكترونية، لعدم إمتلاكه للوسائل التقنية التي تكفل إنتفاعه من الخدمة، لذلك ننوه لضرورة مساعدة الدولة على كفالة المساواة حتى تتحقق المساواة الفعلية، وذلك من خلال توفير حاسوب في كل بيت أو من خلال ضمان توفير خدمات عامة لتمكين التعامل بالحواسيب للمواطنين على عاتق الدولة، مع ضرورة خلق الوعي لدى عامة الناس بالمحافظة على الأملاك العامة للدولة.

لاحظنا في ظل جائحة كوفيد-19- أنّ الجامعات على سبيل المثال؛ تأثرت سلباً طبعاً ما أدى إلى الغلق أحياناً، للتقليل من إنتشار العدوى، وفي ظل ضرورة سير المرفق العام باستمرار كان لزاماً تبني التعليم عن بعد، أي السير نحو إدارة إلكترونية بصفة حتمية، حيث لا يمكن الإنقطاع الكلي كما لا يمكن العمل بالإننتقال الآلي، دون تقييم، لذلك نلاحظ أنّ تبني التعليم عن بعد أصبح حلاً في الوضع الراهن. ضف إلى ذلك تبني قطاع العدالة للتقاضي الإلكتروني، حيث لا يمكن تصور قيام دولة بدون عدالة، ففي ظل الغلق الكلي والجزئي الذي لاحظناه، كان لزاماً تبني تقاضي إلكتروني من شأنه العمل على سير مرفق العدالة على أن يتم ذلك برضى المتهم طبعاً. أيضاً عملت الدولة على تقريب الإدارة من المواطن، من خلال تبنيها لمسألة إستخراج الوثائق الإدارية إلكترونياً، بعد أن كانت لا تتم إلا من قبل المصالح الخاصة، حيث نستطيع الآن إستخراج شهادة الميلاد وشهادة السوابق العدلية وشهادة الإنتساب أو عدم الإنتساب للضمان الإجتماعي، وهذا يدلّ على حتمية فرضها الواقع علينا، وهي تبني نظام معلوماتي كآلية لإصلاح الإدارة العامة.

خاتمة:

لعبت الإدارة الإلكترونية دوراً لا يستهان به في تحسين سير المرافق العامة وإصلاحها، فبالإضافة لتقديم خدمات عامة للمواطنين، كان لها أثرها في دفع عجلة التنمية وتعزيز الإقتصاد الوطني، من خلال تكريس مبدأ

حرية الوصول للطلبات والمعلومة عن طريق تمكين كلّ المواطنين من المشاركة في الخدمات دون تمييز، وكذا التجسيد الفعلي لمبدأ المساواة بين المتعاملين، بالإضافة إلى التعامل بشفافية في الإجراءات من خلال إعلان الخدمة عبر المواقع والإعلانات الإلكترونية، وهذا يعتبر عنصر ثقة في التعامل. فالإدارة الإلكترونية تعتبر ثورة حقيقية ضد الفساد الإداري والمالي، باعتبار أنها كافتحت جرائم الفساد وقضت إلى حد كبير على البيروقراطية والتعتيم الإداري.

لو سلمنا بدهاء أنّ التحول الرقمي واقع مفروض علينا للتماشي وفق المستجدات الراهنة، فإنّ الضرورة العملية تفرض عليها توافر متطلبات رئيسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، سواء من ناحية ضمان توفير الأموال وتوفير البنية التحتية من إنترنت أو المعدات التقنية لضمان سير المرفق العام والمساواة بين المتقدمين للخدمة، وكذا تأطير وتكوين الكوادر البشرية التي تعتبر المحرك الرئيسي لسير الإدارة الإلكترونية في ظل غياب الحواسيب الذكية المؤتمة التي يغني تواجدها عن العنصر البشري في التسيير ولو بصفة جزئية. غير أن مسألة التخطيط تعتبر أهم مطلب لتفعيل إدارة رقمية حقيقية باعتبارها من الآفاق التي تضطلع الدولة لتجسيدها، ولن يتأتى ذلك إلا بالتنظيم الإداري الذي يتمحور دوره في سير وأداء العمل الإداري، وبه ترتبط جميع مراحل الإدارة من تخطيط وتنسيق واتصال وقيادة ورقابة، فالتخطيط لتجسيد إدارة إلكترونية لا يمكن أن ينجح دون تنظيم محكم للأجهزة التي تعمل على وضع الخطة وتنفيذها.

نقدم من خلال ما سلف جملة من الإقتراحات يجب أخذها بعين الاعتبار، ضمانا للإصلاح الإداري؛

- تشجيع التعامل بالإدارة الإلكترونية عن طريق خفض كلفة الوصول إلى الخدمات أو توفير الخدمة المجانية للمواطنين على مستوى الإدارات لتسهيل إرسال ملفاتهم الإدارية.

- ضرورة الحد من الأمية الرقمية من خلال جملة من الآليات من بينها؛ دعم وتوفير البنية التحتية ممثلة في شبكة المعلومات الدولية، وتوفير إمكانات وخدمات تسهل الولوج للإنترنت وهي عبارة عن الوسائط الإلكترونية والمعدات التقنية، وكذا تنمية الموارد البشرية إلكترونيا سواء العنصر البشري الفاعل في الإدارة من موظفين، أو من خلال تعليم المواطنين التكنولوجيا المعلوماتية بداية من المرحلة الابتدائية.

- الإستثمار في مجال المعلوماتية من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب لرفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- ضرورة توفير المال للتمكن من مسايرة التكنولوجيا المعلوماتية في الإدارة، خاصة في ظل الأموال الباهظة التي يستلزمها فتح مواقع وبوابات وكذا توفير الخدمات التقنية من حواسيب وهواتف وغيرها.

- تكريس شفافية الإجراءات للقضاء على جرائم الفساد الإداري من محاباة ورشوة وإستغلال النفوذ وظاهرة البيروقراطية التي غزت الإدارات وغيرها من الجرائم، فالإدارة الإلكترونية تعتبر ضمانة حقيقية للحد من الفساد الإداري.

- سن ترسانة قانونية لضمان الحماية القانونية للمتعاملين مع الإدارة، وكذا مجابهة الجرائم الإلكترونية المستحدثة وللتمكن من مجابهة النزاعات التي قد تحصل وذلك من خلال الإثبات والتنفيذ الإلكترونيين، خاصة في ظل قصور القواعد العامة ووجود ثغرات قانونية تمس المعاملات. كل هذا من أجل ضمان ثقة المواطنين وحمايتهم.

- ضرورة خلق لجان الإصلاح الإداري في جميع الهياكل الإدارية بداية من البلدية والولاية إلى الوزارة، لأن الهيئات الرقابية ولجان مكافحة الفساد، لا ترقى للخوض في جميع الإصلاحات التي يجب أن تمس الإدارة.

قائمة المراجع:

- الباز، داود عبد الرزاق.(2007). الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، الإسكندري (مصر): منشأة المعارف.

- البهجي، عصام أحمد.(2014). الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- بومروان، سميرة.(2014). الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين الإدارات الحكومية (دراسة مقارنة)، الرياض (المملكة العربية السعودية): مكتبة القانون والاقتصاد.
- الحراق، آسيا.(2015). الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، الطبعة الأولى، الرباط (المغرب): دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحريري، أحمد يوسف عاشور.(2017). أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، الإسكندرية (مصر): دار الفكر الجامعي.
- الدسوقي، عطية طارق ابراهيم.(2009). الأمن المعلوماتي "النظام القانوني للحماية المعلوماتية"، الإسكندرية (مصر): دار الجامعة الجديدة ،
- ندميلي، رحيمة الصغير ساعد.(2010). العقد الإداري الإلكتروني، دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الظاهر، نعيم ابراهيم.(2014). الطريق نحو الحكومة الالكترونية رؤية متكاملة، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- القبيلات، حمدي.(2019). قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الثانية، عمان (الأردن): دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- المجنوب، طارق.(2005). الإدارة العامة "العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري"، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان): منشورات الحلبي الحقوقية.
- نجم، عبود نجم.(2000). أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- النصوص القانونية**
- أمر رقم 75-58، مؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق ل 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05، المؤرخ في 13 مايو 2007، المتضمن القانون المدني، ج ر عدد 31، صادر في 27 مايو 2007.
- أمر رقم 10-05، المؤرخ في رمضان عام 1431 هـ، الموافق ل 26 غشت سنة 2010، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 50، صادرة في 1 سبتمبر 2010.
- قانون رقم 15-03، المؤرخ في 01-فيفري 2015، المتعلق بعصنة العدالة، ج ر عدد 06، صادر بتاريخ 10 فيفري 2015.
- قانون رقم 15-04، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436، الموافق لأول فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر عدد 06، صادر بتاريخ 10 فبراير 2015.
- قانون رقم 18-04، المؤرخ في 24 شعبان عام 1439، الموافق ل 10 مايو 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج ر عدد 27، صادر بتاريخ 13 مايو 2018.
- قانون رقم 18-05، مؤرخ في 24 شعبان 1439، الموافق ل 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر عدد 28، صادر بتاريخ 30 شعبان 1439، الموافق ل 16 مايو 2018.
- قانون رقم 18-07، المؤرخ في 25 رمضان عام 1439، الموافق ل 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد 34، صادر بتاريخ 10 يونيو 2018.
- أمر رقم 21-09، المتعلق بحفظ الوثائق الإدارية، المؤرخ في 27 شوال عام 1442، الموافق ل 08 يونيو 2021، ج ر عدد 45، صادر بتاريخ 09 يونيو 2021.
- النصوص التنظيمية**
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 2 ذي الحجة 1436، الموافق ل 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر عدد 50، صادر بتاريخ 20 سبتمبر 2015.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-247، المؤرخ في 27 رجب عام 1437، الموافق ل 5 مايو سنة 2016، المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً، ج ر عدد 28، صادر في أول شعبان 1437، الموافق ل 8 مايو 2016.

القرارات الوزارية

-قرار وزاري مؤرخ في 13 محرم 1435، الموافق ل 17 نوفمبر 2013، المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج ر عدد 21، صادر بتاريخ 9 أفريل 2014.

التعليمات الوزارية

-تقرير اللجنة الإلكترونية التي تمّ إنشائها من طرف الوزارة الأولى، بعنوان: "الجزائر الإلكترونية"، ديسمبر 2008، ص 20. متوفر بموقع بوابــــة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz